

«النشال»: قرارات شطب وجراحة الشركات البداية الصحيحة لعمل «هيئة أسواق المال»



تناول تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي القرار الذي أصدرته هيئة أسواق المال، بتاريخ 12 أبريل 2012 بشأن الشركات الموقوفة أسهمها عن التداول، وهو قرارها الثاني، بعد قرار شطب 9 شركات من التداول، قبل بضعة شهور. والقرار الجديد يشمل 10 شركات أخرى، كان قد تم إقرار مغلغها، وصدر القرار، هذه المرة، بتحديد المطلوب من كل شركة وتقديمه بحلول 2012/06/30.

وذكر التقرير أن مثل هذه القرارات هي بداية العمل الجراحي، فالأصل هو تداول أسهم الشركات المدرجة، ولكن التداول مشروع بتوفير البيانات الحديثة والكافية، ومشروط بالالتزام بمطالبات أخرى مثل حجم رأس المال، أو ما تبقى منه، وتفصيل المطلوب من كل شركة، ونشره، هو الإجراء الصحيح، فالساهمون من حقه وأن يعرفوا مبررات إيقاف تداول أسهمهم المؤدي إلى احتمال الشطب، وذلك يساهم في إقرار الشركات، عندما تعقد الجمعيات العامة، العادية وغير العادية، لإقرار البيانات المالية وتخفيض رأس المال، وربما زيادته، للإبقاء بمتطلبات استمرار الإدراج.

وفي تفاصيل القرار طلب إلى 7 شركات، من أصل 10 شركات، إطفاء خسائرها أو زيادة رأسمال بعضها وتقديم البيانات المالية المتأخرة، وبعض هذه الشركات سوف تحتل مثل هذه الإجراءات، بينما بعضها الآخر قد يتوقف عندما يتطلب الأمر استدعاء زيادة لرأس المال، وخلال أقل من 3 شهور. بينما أكد القرار إلغاء قرار الشطب للشركة الكويتية للتداول والاستثمار، التي استكملت إجراءات زيادة رأسمالها، وقد تحقق بعض الأرباح من العملية، كما أعلنت، وعلى القيد، تم شطب شركة منا القابضة لأنها لم تتمكن من إتمام المطلوب منها، والشركتان هما النموذج للشركات السبع المذكورة.

وانحصر الطلب من شركة واحدة، هي شركة بيت الأوراق المالية، ضرورة عقد جمعيتها العمومية عن سنة 2010 و2011 لاعتقاد البيانات المالية، وكان مسؤولون في الشركة قد أعلنوا نجاحهم في إعادة الهيكلة للشركة، وستكون مهمة الشركة أسهل، عند عقد جمعياتها العمومية، إذ لا يبدو أن إطفاء خسائرها وزيادة رأس المال ضمن المتطلبات.

وشدد التقرير على ضرورة استمرار عملية الجراحة، فالكثير من شركات الزمن القديم، عندما كان إنتاج الشركات هدفاً بذاته، لم يعد لوجودها مبرر، وإلغاء إدراجها أو دفعها قسراً لعملية إعادة الهيكلة أو دمجها أو الاستحواذ عليها أو حتى تصفيتها، سوف يعني بقاء الأفضل، وسوف يؤدي إلى انحسار في حجم العرض من الأسهم، ليتناسب مع المستوى المنخفض للطلب الجديد، كما أن مخاطر الاستثمار في السوق سوف تنخفض، وبينما أصبحت الحوكمة من ضرورات عمل الشركات، هي، أيضاً، من أهم متطلبات النجاح لهيئات أسواق المال، والقرارات الصارم والتصليبي، المقنون الإعلان عن توقيتته ومبرراته، ربما يكون البداية الصحيحة لعمل الهيئة وتأكيد التزامها الصارم بالحوكمة.

الأوضاع الاقتصادية

كما أشار تقرير النشال الاقتصادي إلى الفلسفة التي تعد وراء منظومة مشروعات القوانين الاقتصادية حيث تصدور الساحة الاقتصادية المحلية عناوين رئيسية، لا اعتراض عليها من حيث المبدأ، ولكنها تفقد وحدة الفلسفة أو الهوية، والتي

من دونها، لن تتمكن أي دولة من تحقيق قصة نجاح اقتصادي. واستعرض التقرير مشروعات القوانين الاقتصادية، وقضايا الفساد، ويبدو من قراءة مسودات بعض القوانين، مثل المناقصات وصدق الشركات التنموية الصغيرة، وغيرها الكثير، أن الفلسفة السائدة هي القديمة، أي الإجتهد الشخصي - أو لكل مجموعة سياسية والتي لا يمكن نسبها إلى قناة واحدة، هي قناة دعم مشروع التنمية. وللتذكير فقط، فقد تبنت الدولة مشروع خطة التنمية في فبراير 2010، والوضع في أبريل 2012 يؤكد من دون أدنى شك أن سنتين وشهرين من عمر القانون أدت إلى أوضاع اقتصادية أسوأ من بدايته، في قياس احتمال نجاح مشروع التنمية، ومن قراءة سريعة لمشروع المناقصات الجديد لم نقرأ أي علاقة له بالمشروع التنموي، فالمشروع تنقاسمه مدرستان، الأولى تنزع إلى التبسيط شاملًا المتسامح مع الخبز ضد أصحاب العطاءات، والثانية مقيدة خوفاً من سيطرة الفساد، بينما فلسفة التنمية تتطلب تغييراً جوهرياً في معايير الترجيح، ومعها توصيف جديد لشاغل مراكز اللجنة المركزية للمناقصات وجهازها التنفيذي. والمعايير الجديدة يفترض أن تعطي وزناً نسبياً للسعر لا يتعدى الثلث في كل الأحوال، وتعطي وزناً مساوياً لعقد الاستمرار وغيرها بمدرء التي يخلقها المشروع للكويتيين - وحالياً هناك عقود وهمية ووزن لنوعية المنتج من ناحية أثره في

الأوضاع الاقتصادية
بعد عامين وشهرين
من عمر خطة التنمية
أصبحت أسوأ..
وفلسفة السلطات
يجب أن تتغير
لمواجهة الفساد

دعم تحول الكويت إلى مركز تجاري ومالي، وحاجته إلى عمالة وأفدة قليلة وتقنية، وتدعته البيئية، وحتى مستوى الإنجاز التاريخي للمناقص لتشييع الالتزام، بمعنى مكافأته أو عقابه طبقاً لتاريخ أدائه. وذكر التقرير أن ما تقدم ينسحب على مشروع قانون بإنشاء صندوق للتنمية يوجه في الأساس إلى رعاية وتمويل المشروعات الصغيرة، وأحياناً المتوسطة، وهناك أربع مسودات ومشروعات متشابهة تغطي التوجه نفسه، وحتى تكون للصندوق مشروعات لها هوية وتصب في قناة واحدة بدلاً من قنوات ضحلة كثيرة تجف مع الزمن، لنا عليه ثلاث ملاحظات، بينما لا خلاف على المسودة، أولى الملاحظات، هي في تعريف المشروعات التي تتفق مع ما للكويت من مزايا نسبية في إنتاجه، فالكويت ترغب رسمياً في دعم ما يزيد من تنافسيتها كمركز تجاري ومالي، وتهتم بالإفادة من قطاعها النفطي ودعم قطاع البتروكيماويات، ولابد من توظيف العقول والموارد - لتعليم وتدريب وخدمات وصناعة - بما يتفق مع تعزيز هذا التوجه، ولابد أيضاً من نيل أي مشروعات ولو صغيرة تخالف توجهات الخطة، مثل احتمال حاجتها إلى عمالة كثيفة ورخيصة أو مستهلكة للموارد أو ضارة بالبيئة.. إلخ. وثاني الملاحظات، هي الحساسية لدينا من خلق كيانات جديدة، ففي ظل عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل جديدة، فإن إنشاء أي كيان جديد - صندوق في هذه الحالة - سوف ينحرف إلى صراع على مناصبه القيادية، وإلى تكديس للموظفين في الوظائف العادية، وتفرغ كبدل تغييراً جوهرياً في الهيكل القانوني والتنموية والاستراتيجية ونموذج الأعمال لشركة المشروعات الصغيرة القائمة، وتحويلها إلى حاضنة للمشروع، والملاحظة الثالثة هي توظيف بعض الموارد المعلقة لخدمة المشروع، مثل الإفادة من الأوفست، ومن علاقات الهيئة العامة للاستثمار وغيرها بمدرء محافظتها لدعم الطاقات البشرية المتميزة، لتعليماً وتدريباً، واقتراح ونقل الاستثمار في مشروعات

محلية. ولنا ملاحظة شكلية أخيرة، وهي أن القارئ للشروط في مشروعات القوانين - أي قانون - يفاجأ بالطريقة الكويتية للإساءة إلى أي قانون، فهو ينتهي بمادة تعطي الحق للوزير أو للإدارة في حالتنا - بالاستثناء من بعض الشروط، وتلك بداية الضياع. **مواجهة الفساد**

هذا وذكر تقرير النشال الاقتصادي أن مجلس الأمة الكويتي شكل لجنة تحقيق في كل من الإيداعات المليونية والتحويلات المليونية، وهو أمر مستحق، ولا خيار من دونها، عندما تنقاسس إحدى السلطات - السلطة التنفيذية - عن القيام ببسط واجباتها وهي حماية مستقبل البلد وقيمتها، الأمر غاية في الخطورة من الناحية السياسية، بالأصل في هذه القضايا ليس المرئش، على أهمية عقابهم، وإنما تكمن المعضلة في الرأشي، ولا مناص من المضي إلى نهاية المطاف والمواجهة، فمن دونها، لا أمل في إنقاذ البلد ومشروع تنموي ناجح بوجود فساد كهذا وفي وطن باتت خياراته قليلة وزمنها قصيراً. وأولى ملاحظتنا، هي حول ما يحدث من تسريبات لحوادث التحقيق، فالأصل هو أن هذه اللجان لجان قضائية، لديها كل هذا متهم بريء حتى تثبت أدانته، وهي فوق ذلك، لجان سياسية، تكتسب مصداقية تحتهاها أمام حدث، إن تصرف بعقل وتحفظ، فالنتائج المحتملة للتحقيق، إن تحولت إلى قضية متناولة في وقت مبكر، سوف تدفع ببعض المتهمين - الرأشي والمرئشي - إلى مسلك التصعيد الخطر، وقيل أن تكتمل ملفات القضية، بأدلتها كاملة، وذلك قد يؤدي إلى إفشالها سياسياً، والملاحظة الثانية هي في استخدام قضايا الفساد كذريعة لاقتسام ثروة البلد، المؤقتة، بدلاً من تمهيتها لصالح الأغلبية الساحقة، فذريعة الاقتسام من أجل العدالة، لصالح الصغار، مادام هناك فاسدون كبار، هي في الواقع خدمة للفاستين، فهم لا يهتمون بمستقبل البلد، والملاحظة الثالثة، هي في التركيز على محاربة الفساد بالمبالغة بالحماية، إن يصبح الأصل هو منع أو وقف أي عمل حتى لا يتطوّر الفساد، وهي فلسفة لم تمنع استشراف الفساد، منذ سوادها بعد تحرير الكويت، بينما الفلسفة في العالم الذي سبقنا، هي أن الأصل الإباحة، ولكن الويل لمن يفسد، والجهد يفترض أن يوجه إلى تقديم أمثلة من الرؤوس الكبيرة الفاسدة إلى العقاب الصارم، وسوف تصلح الأحوال بعدها.

واعتقد التقرير أن المناخ السائد يوفر فرصة للبناء، فإدارة التحقيق في أكبر قضايا الفساد، بحصافة، سوف يكسب من يقوم به صدقية عالية، وتقديم مصلحة البلد، حاضراً ومستقبلاً، سوف يوفر حماية لمعظم أناسه، وتيسير الأمر وصرامة المواجهة، سوف يؤديان حتماً إلى انحسار كبير في مستوى الفساد، إن المؤكد، حالياً، هو أن الكويت تسير إلى وضع صعب جداً، فهي أكبر من أي وقت مضى محكومة بمتغيرات سوق النفط، والفلسفة لدى سلطات اتخاذ القرار يجب أن تتغير، لتوفير مخرج سلس من ذلك التوجه الذي سيدفع ثمنه الباهظ صغار البلد ومستقبلها. ذلك لن يحدث، سوى باستخدام قوى العقل والموارد، كلها، لتخدم مسار التنمية المتفق عليه، والذي لا خيار لسليمان من دونها، كما هو حال منظومة القوانين، في فقرتنا الأخرى، وحال مواجهة الفساد، في هذه الفقرة، فلابد من هوية موحدة تخدم رؤية متفقا عليها.

182.7 ألف مبنى إجمالي عدد المباني في الكويت بنهاية ديسمبر 2011

كشفت تقرير النشال الاقتصادي الأسبوعي عن إجمالي عدد المباني في الكويت - حسب الإصدار الأخير للهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات التي بلغ نحو 182,7 ألف مبنى، في نهاية ديسمبر 2011، مقارنة بنحو 181,5 ألف مبنى، في نهاية عام 2010، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 0,7٪، وهو أدنى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2010، والذي بلغ نحو 2,5٪، وكان عام 2010 عام رواج، بينما كان عام 2009 و2011 عامي ركود وارتفاع في مستوى المخاطر، وحققت الأثتان معدل نمو منخفض بحدود 0,7٪، وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها، في نهاية عام 2011، نحو 610,7 آلاف وحدة، مقابل 612,4 ألف وحدة، في نهاية عام 2010، نتيجة خروج عدد كبير من وحدات الملاحق الخالية (222) والتي أثرت بالسلب على إجمالي عدد الوحدات في السوق. وانخفض إجمالي عدد الوحدات بنحو 0,3٪، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 3,3٪، في نهاية عام 2010 ونحو 4,2٪ في نهاية عام 2009.

وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2011، نحو 3,9٪، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، أدنى، إذ بلغ نحو 2,6٪، وهو ما يؤكد استمراراً تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، أي أن تغيراً قد طرأ على نمط الطلب، وتستخدم غالبية المباني، في الكويت، للسكن، إذ تصل نسبة المباني

السكنية إلى نحو 69,1٪ من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل، معاً، فتتلك المخصصة للعمل، فقط. وانخفضت نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في عام 2011، إذ بلغت نسبتها نحو 11,2٪، وبعدها نحو 20,5 ألف مبنى، من إجمالي 182,7 ألف مبنى، مقارنة بنحو 21,5 ألف مبنى خال، من إجمالي 181,5 ألف مبنى، في نهاية عام 2010، أي ما نسبته 11,8٪، ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخدامها، حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2011.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات، إذ بلغت ما نسبته 44,9٪، من الإجمالي، تليها المنازل بنسبة 23,4٪، ثم الكائين بنسبة 17,9٪، وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته، بصورة منتظمة، من إجمالي عدد الوحدات، منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2011، في حين انخفضت نسبة الكائين والملاحق، وبلغ معدل النمو المركب (2011-2001)، للمنازل والشقق والكائين، نحو 1,8٪ و14,7٪ و4,1٪، على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 3,9٪، وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات، في عام 2011، فبلغت نحو 3,1٪، بعد أن كانت نحو 3,3٪، في نهاية عام 2010، ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات 2011/2001.



للاشتراك اتصل على
22272770
او قم بزيارتنا على الموقع التالي
www.alanba.com.kw

«بست للإلكترونيات» تعلن عن فوز فريق ROSY في نهائي بطولة الألعاب ثلاثية الأبعاد



عبدالعزيز اليوسفي متوسماً فريق ROSY المكون من علي اشكتاني وسليمان الغلاف وشاهين الشطي ومحمد الهاشم (سعود سالم)

انتهت انشطة أول بطولة للألعاب الثلاثية الأبعاد والتي تم تنظيمها بين شركة ال جي إلكترونيكس «LG» وشركة «بست يونايكيد للإلكترونيات» والتي أقيمت في معرض بست للإلكترونيات الكائن في منطقة الري «أكبر معرض للإلكترونيات في الكويت».

وقد فاز في هذه البطولة الخميس الماضي فريق ROSY المكون من علي اشكتاني وسليمان الغلاف وشاهين الشطي ومحمد الهاشم حيث أقيمت البطولة على مدى 5 أسابيع بمشاركة 64 فريقاً مكوناً من 256 لاعباً على لعبة CALL OF DUTY حيث تواجه المشاركون في البطولة وجهه على شاشات ال جي التلفزيونية السينمائية الذكية الثلاثية الأبعاد.

وشارك في كل اسبوع 16 فريقاً وكل فريق يتكون من 4 لاعبين وفي كل اسبوع تم تتويج الفريق الفائز وحصل جميع أعضاء الفريق على تليفزيون ال جي قياس 22 بوصة بالإضافة إلى تأهلهم للمشاركة في المرحلة النهائية لعلما ان المرحلة النهائية أقيمت بين الفرق الفائزة في الأسابيع السابقة وشهدت منافسة وإثارة جانباً من المسابقة.

عاطف رمضان

جانباً من المسابقة

«توب العقارية» ترعى معرض الذهب والمجوهرات الـ 10

يتعلق بالعقار وإدارته والفرص الاستثمارية العقارية في السوق البريطاني، وبين القديمي أن مجموعة وقعت أخيراً اتفاقية حصوية مع مجموعة باريت هومز البريطانية لتسويق مشاريعها العقارية في الكويت وقطر، وعلى رأسها مشروع جيوسي في ميلتون كينز.

وأضاف أن «باريت هومز» تعد من كبرى الشركات التطوير العقارية في بريطانيا تأسست في العام 1958 وقامت منذ ذلك الوقت ببناء مئات الألاف من الوحدات السكنية في مختلف مناطق بريطانيا، وحصلت الشركة على جوائز عدة من أبرزها جائزة أكبر وأفضل مطور عقاري في بريطانيا لثلاث سنوات متتالية بالإضافة التي تميز مشاريعها بالجودة العالية وملائمتها لاحتياجات شرائح المجتمع، كما حصلت الشركة على جائزة

أفضل شركة تطوير عقاري في خدمة العملاء قبل البيع وبعده. وأوضح قائلاً: «إن المجموعة ومن خلال طرحها للمشروع جيوسي خلال الأسبوع الماضي حققت وبفضل من الله نسبة عالية من المبيعات والحجوزات فاقت كل التوقعات، وأكدت أن المستثمر الكويتي مازالت تربطه علاقة وثيقة ومتواصلة مع السوق العقاري البريطاني، وتعد منطقة ميلتون كينز من المناطق الرئيسية التي تحظى بنسبة تملك عالية للعقارات من قبل المواطنين الكويتيين منذ ما يقارب ثلاثين عاماً».

وبين القديمي أن جيوسي من المشاريع السكنية المميزة وقريب من وسط المدينة والمناطق التجارية والسياحية في المدينة، والوحدات التي تم طرحها واستقطبت عشرات المستثمرين عبارة عن شقق

عن رعايتها المعرض توب الذهب والمجوهرات العالمي العاشر الذي تنظمه شركة معرض الكويت الدولي بأرض المعارض بمسرح قاعة 8 خلال الفترة 23-28 أبريل الجاري، وتأتي رعاية المجموعة للمعرض ضمن إستراتيجيتها بالمساهمة والتواجد في الأنشطة المميزة التي تنظمها الشركة بالإضافة إلى حرص المجموعة على التواصل مع عملائها في مختلف المواقع واستقطاب شريحة مميزة وجديدة من العملاء، وأكد العضو المنتدب للمجموعة وليد القديمي أن المجموعة ومن خلال مشاركتها بالمعرض ستقوم بعرض وتعریف الجيمور بمجموعة المشاريع العقارية التي تعمل على تسويقها حالياً بالإضافة التي عرض كل الخدمات الأخرى التي تقدمها المجموعة لعملائها فيما



وليد القديمي